

٢٠٢٦



محمد سبتي
كاتب وصفي أردني



حول الإخوان والإرهاب



في الداخل ..

- كيف حول «الإخوان» إسبانيا إلى قلعة مالية خفية؟
- واشنطن وأوروبا تطوقان شبكات «الإخوان المسلمين»
- استراتيجية موحدة .. البرلمان الأوروبي يفتح ملف نفوذ «الإخوان»
- بين أدبيات «قطب» والضغوط الحزبية .. هل أصبحت أستراليا ساحة لملاحقة الإخوان؟
- سلاح جديد لتركيعة السودانيين .. كيف يستثمره الإخوان وجيش البرهان في هندسة التجويع؟
- الذكاء الاصطناعي في خدمة التطرف .. كيف يخوض «الإخوان» و«داعش» و«القلعة» حرب العصر الرقمي؟
- كيف تكرر قيادة خليل الحية ارتداء «حماس» و«الإخوان» في أحضان إيران؟
- الإخوان اليمن والحوثيون .. «تحالف غير مكتوب» لخنق الكلمة وتصفية الصحافيين.
- مركز أوروبي يكشف استراتيجية «الإخوان» لتهديد الأمن القومي في القارة الأوروبية.
- الـ«كريبتو» وشركات (PR) .. كيف تحاول منظمة «كير» الهروب من مقصلة الإهاب من أمريكا؟

□ هكذا نهب تنظيم «الإخوان» اليمنيين .. التفاصيل الكاملة بالأرقام.

□ «اقتصاد خفي وملاذات سرية» .. كيف يدير إخوان السودان

إمبراطورية المال تحت مقصلة «الإهاب»؟

□ كيف حوّل إخوان السودان الجامعات إلى ساحة للتمكين والقمع؟

□ خارطة التفلفل الإخواني في أوروبا .. هل تكون إسبانيا المحطة

القادمة لحظر الإخوان؟

كيف حول «الإخوان» إسبانيا إلى قلعة مالية خفية؟



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

في وقت تتصاعد فيه التوترات والتحذيرات الأمنية عبر القارة الأوروبية من مخاطر النفوذ الناعم للتنظيمات الإسلامية، كشفت تقارير إعلامية ودراسات استخبارية متخصصة عن استراتيجية خفية وممنهجة ينفذها تنظيم «الإخوان المسلمين» داخل الأراضي الإسبانية؛ فقد أظهرت المعطيات اعتماد الجماعة على الواجهات الخيرية ومشاريع «الاندماج والحوار بين الأديان» للنفوذ إلى المجتمعات المحلية واستنزاف المساعدات والتمويلات الحكومية لدعم البنية التحتية لمشروعها الإيديولوجي العابر للحدود.

وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع صحوّة أمنية وتشريعية تشهدها عواصم أوروبية عدة - من بينها التحركات الأخيرة للبرلمان الهولندي بطلب حظر التنظيم والقرارات الصارمة في النمسا وفرنسا وألمانيا - لتضع التجربة الإسبانية تحت مجهر الرقابة الأمنية والقانونية المكثفة.

استغلال المساعدات الحكومية وشبكات «الاندماج المزيف»

وأكد تقرير صادر عن منصة Visegrád ٢٤ الاستخبارية والتحليلية أنّ منظمات وجمعيات إغاثية مرتبطة بالإخوان في إسبانيا - وفي مقدمتها «الإغاثة الإسلامية-إسبانيا» و«هيومان

أبيل-إسبانيا»- استفادت بصورة مكثفة من أموال ومساعدات عامة قُدمت لها على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، تحت شعارات دعم التعايش ومبادرات الاندماج المجتمعي.

وأوضح التقرير أنَّ التنظيم يستغل هذه الشراكات والمساعدات الحكومية لتقديم نفسه كممثل «معتدل ومستقل» للجالية المسلمة، بينما يعمد في واقع الأمر إلى توظيف تلك المنصات والأموال لبناء نفوذ موازٍ وتأسيس «نخبة جديدة» تتبنّى إيديولوجيا الجماعة، مستهدفاً الأوساط الطلابية والجامعية عبر شبكات كـ «منتدى الشباب والطلاب المسلمين في أوروبا».

وتتقاطع هذه المعطيات مع ما حذرت منه الخبيرة الأمريكية في الأمن القومي، بريجيت غابرييل، حول ما يُعرف بـ «خطة الجهاد الحضاري» الصادرة عن التنظيم عام ١٩٩١؛ التي تقوم على اختراق المجتمعات الغربية وتقويضها من الداخل بأسلوب «هدوء قانوني ودائم» عبر المجالس البلدية والمحلية والمنظمات التضامنية.

إسبانيا ملان آمن للإخوان

وفي إطار متابعتها الخاصة لهذا الملف المعقد، كشفت مصادر أمنية رفيعة المستوى لـ «حفريات» أنَّ الأجهزة الأمنية والاستخبارية الإسبانية، بالتنسيق والتعاون الوثيق مع أجهزة أمنية أوروبية شريكة، فتحت تحقيقات واسعة ونوعية في ملفات وأنشطة العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية التابعة أو المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين داخل البلاد.

وأكدت المصادر لـ «حفریات» أنّ التحريات والمعلومات الاستخبارية المتبادلة كشفت أنّ عدداً كبيراً من الشخصيات والكوادر الإخوانية البارزة اتخذوا من إسبانيا خلال السنوات الأخيرة «ملاذاً آمناً» لهم ولأموالهم واستثماراتهم؛ واستغلوا الثغرات التشريعية ورخاوة الرقابة السابقة على بعض القطاعات الاستثمارية والعقارية لنقل وتدوير أرصدتهم المالية وتوفير بيئة حماية خلفية لأنشطة التنظيم الدولي.

وأضافت المصادر أنّ الأجهزة الأمنية تتتبع حالياً الخيوط المالية المعقدة والواجهات التجارية التي أسست تحت أسماء مستعارة، للتحقق من قنوات تدفق الأموال ومحاصرة أيّ عمليات لغسل الأموال أو توظيف المكتسبات العقارية لصالح تحركات الجماعة في أوروبا والشرق الأوسط.

طموح «الخلافة» واستراتيجية الخطر الخفي

من جانبه، حذر خبير مكافحة الإرهاب الإسباني، خوسيه ماريّا زولواغا، في تحليل نشرته صحيفة «La Razón»، من أنّ تنظيم الإخوان يمثل «خطراً خفياً» لا يقلّ خطورة عن التنظيمات الجهادية المباشرة كتتنظيم «داعش»، وإن اختلفت الوسائل والأساليب؛ حيث يشترك معها في الهدف النهائي المتمثل في إقامة «خلافة عالمية».

ولفت زولواغا إلى أنّ خطورة الإخوان في إسبانيا تكمن في تخليهم عن العمل تحت مسميات تنظيمية رسمية وإشهارهم لشركات ومؤسسات مدنية يصعب من الناحية الإجرائية ربطها بالهيكل القيادي للجماعة، مشيراً إلى أنّ إقليم كتالونيا يُعدّ من أبرز النماذج التي شهدت استغلالاً للثغرات القانونية

لبسط السيطرة الإيديولوجية على المراكز والمجتمعات المحلية.

واختتم التقرير بالإشارة إلى أنّ التوجه الأوروبي الحالي يتماشى مع الرؤية التي تبنتها الدول العربية المعتدلة منذ سنوات بتصنيف الجماعة ككيان إرهابي، مؤكداً أنّ الحصن الحقيقي لمواجهة «مشروع الأسلمة التدريجية» يكمن في تجفيف الشبكات المالية ومنابع الرعاية، باعتبار أنّ «التمويل هو المحرك الأساسي لحركة التنظيم».

ويضع كشف أبعاد استراتيجية «الجهاد الحضاري» والتغلغل الخفي لشبكات الإخوان المسلمين الدولة الإسبانية أمام اختبار أمني وسياسي غير مسبوق في تاريخها الحديث. فهل تنجح الحكومة الإسبانية بالفعل في حسم هذه المواجهة وتفكيك الأجهزة الموازية للتنظيم الدولي، أم أنّ المرونة التنظيمية واستغلال البيئة القانونية والديمقراطية ستمكّنان الجماعة من تجاوز هذه الموجة والتمسك بنفوذها الخفي؟

واشنطن وأوروبا تطوقان شبكات «الإخوان المسلمين»



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

يشهد الفضاء السياسي والدبلوماسي بين ضفتي المحيط الأطلسي حراكاً متسارعاً وتنسيقاً غير مسبوق للحد من نفوذ تنظيم «الإخوان المسلمين» وتفكيك شبكاته المالية والمؤسسية.

وتتوج هذا التنسيق بتسارع الخطوات التشريعية والتنفيذية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لحظر الواجهات الاقتصادية والجماعات المرتبطة بالتنظيم الدولي للإخوان، في تحول استراتيجي ينهي عقوداً من التسامح الغربي.

ترحيب أمريكي بقرارات البرلمان الأوروبي

وتأكيداً على العمل المشترك؛ رحبت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً باعتماد البرلمان الأوروبي قراراً يدعو إلى اتخاذ تدابير أكثر حزمًا لمواجهة التطرف ونفوذ شبكات جماعة الإخوان المسلمين في القارة.

وأكد مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية مسعد بولس، في منشور له عبر «إكس»، أن واشنطن تجري تحركات واضحة ومستمرة ضد فروع الإخوان المتورطة في الإرهاب والأنشطة المزعزعة للاستقرار، مشدداً على ضرورة تعميق التعاون مع الشركاء الأوروبيين لتعطيل شبكات التطرف العنيف وحماية الأمن المشترك.

ويأتي هذا التنسيق في أعقاب خطوات متتالية اتخذتها الإدارة الأمريكية منذ أواخر عام ٢٠٢٥ بفرز وتصنيف فروع الجماعة في عدة دول - من بينها مصر والأردن ولبنان والسودان - ضمن قوائم الإرهاب الدولي، ربطاً إِمَّا بالدعم المادي لحركات مصنفة، وإِمَّا بممارسات عنف ميدانية.

هذا إلى جانب القرارات الأحادية التي اتخذتها عدة ولايات أمريكية، ومنها «فلوريدا»، حول حظر جماعة الإخوان وتصنيفها جماعة إرهابية.

استدعاء كبرى المؤسسات الرقابية المالية

وفي إطار متابعتها الخاصة للتطورات المتسارعة، كشفت مصادر مطلعة لـ «حفریات» أنَّ السلطات الأمريكية والأوروبية بصدد توجيه استدعاءات وتنسيقات عالية المستوى مع كبرى الكيانات والمؤسسات الرقابية والمالية الدولية، وفي مقدمتها: لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) وبنك التسويات الدولية (BIS) ومجلس الاستقرار المالي (FSB) إضافة إلى صندوق النقد الدولي (IMF) ومجموعة البنك الدولي (World Bank Group).

وأكدت المصادر لـ «حفریات» أنَّ هذه الاستدعاءات أصبحت واقعاً ملموساً يهدف إلى تضيق الخناق الشامل على الشبكات المالية والتنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين، وتتبع مسارات تحويلاتها وإغلاق المنافذ الموازية.

وأوضحت المصادر ذاتها أنَّ التوجيهات الجديدة تتضمن إنذارات صارمة للقطاع المصرفي العالمي، تشير إلى أنَّ أيَّ بنك أو مؤسسة مالية تثبت لاحقاً رعايتها لأموال الجماعة، أو يثبت

إخفاؤها أيّ معلومات تتعلق بآليات تدفق الأرصدة أو الحسابات الخاصة بمسؤولي وقيادات التنظيم الدولي، ستتعرض لعقوبات مالية وإجراءات حظر قاسية، ممّا يعكس أنّ المواجهة الغربية مع تنظيم الإخوان قد بلغت أشدها ودخلت مرحلة الحسم الرقابي المباشر.

أبعاد الحصار المالي والرقابة المصرفية

تسعى القوى العابرة للأطلسي إلى الانتقال من مرحلة التقييم السياسي إلى بناء أطر تشريعية وقانونية صارمة ومحكمة تجفف المنظومة المالية للتنظيم. وترتكز هذه التحركات الاستراتيجية على تشديد الرقابة المصرفية، وفرض متطلبات إفصاح صارمة على البنوك والمؤسسات المالية لتتبع الحسابات والتحويلات المشتبه بها، ورصد المؤسسات والشركات والجمعيات المدنية والحقوقية التي تُستخدم كغطاء لأنشطة تنظيمية ومصادرة قدرتها على الوصول إلى الصناديق والأموال العامة، بالإضافة إلى تفعيل تبادل المعلومات الاستخباراتية والقضائية بين واشنطن والعواصم الأوروبية لتسهيل الحظر وتجميد الأرصدة عبر الحدود، وفق ما نقل موقع «تواصل نيوز».

تحول في التعاطي الغربي وتقليص مساحات الحركة

تعكس التحركات الأخيرة تغيراً جوهرياً في الموقف الغربي بعد عقود من سماح بعض الدوائر الغربية بنشاط تلك الشبكات.

وأكد محللون نقلت عنهم صحيفة «اليوم السابع» أنّ توافق البرلمان الأوروبي مع التوجهات الأمريكية يمثل تطوراً في الرؤية الدولية للمخاطر الهيكلية للشبكات الإسلامية الموازية، لافتين

إلى أنَّ استمرار هذه الضغوط والقيود التشريعية والمصرفية يضع
التنظيم الدولي للإخوان أمام أزمة وجودية إضافة إلى تراجع متزايد
في قدراته الميدانية والمالية على الساحة الدولية.

استراتيجية موحدة... البرلمان الأوروبي يفتح ملف نفوذ «الإخوان»



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

تخوض المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الاتحاد الأوروبي اليوم الأربعاء واحدة من أكثر معاركها السياسية والقانونية حسماً حول حدود ونفوذ جماعة «الإخوان المسلمين»، وذلك مع بدء البرلمان الأوروبي مناقشات موسعة لوضع استراتيجية موحدة ومحكمة لمواجهة ما وصفته الوثائق البرلمانية بـ «التغلغل الإسلامي» وتفكيك شبكات الإيديولوجيا السياسية العابرة للحدود.

ويأتي تحرك البرلمان الأوروبي ليُوجّه ضربة جديدة للهياكل الموازية للجمعيات والتنظيمات الدائرية في فلك التنظيم الدولي للإخوان، وسط انقسام سياسي بين تيار يطالب بـ «حظر شامل وإدراج رسمي في قائمة الإرهاب» وتيار محاذٍ يطالب بالفصل بين مكافحة التطرف والحفاظ على الحقوق المدنية.

خريطة التحركات داخل البرلمان الأوروبي

ووفق موقع «إي يو بريسيس»، تقود مجموعة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين (ECR) الحراك الأشد حزماً داخل البرلمان؛ إذ أعلن رئيسها المشارك، البرلماني الإيطالي نيكولا بروكاسيني، عن مطالب رسمية بإدراج التنظيم وشبكاته في قائمة الإرهاب: إضافة جماعة الإخوان المسلمين بكافة فروعها

وشبكاتها إلى قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية، وحظر التمويل العام والمؤسسي، ومنع وصول أي أموال من ميزانية الاتحاد الأوروبي أو الصناديق العامة للجمعيات والمنظمات الأهلية أو الحقوقية المرتبطة بهذه الشبكات، وتقييد قدرة الكوادر والمنظمات التابعة للجماعة على الوصول إلى المؤسسات والدوائر السياسية للاتحاد الأوروبي لمنع ممارسة أي «تأثير ناعم».

في المقابل، يرى التكتل اليساري في البرلمان ضرورة تركيز الاستراتيجيات الأمنية على الأفعال والمخالفات القانونية المباشرة لكل منظمة على حدة، معتبراً أن التعميم الفضفاض قد يُستخدم لوصم المجتمعات الإسلامية أو تقييد العمل المدني المناهض للتمييز.

المسار القانوني والإجراءات المتبعة للمواجهة

على الرغم من الثقل السياسي لقرارات البرلمان الأوروبي، إلا أن الآليات القانونية لإدراج أي تنظيم في قائمة الإرهاب الأوروبية تخضع لقواعد حازمة تُدار عبر مجلس الاتحاد الأوروبي؛ حيث تتطلب إجراءات الحظر والتصنيف، استناد المجلس إلى قرار صادر عن سلطة قضائية أو أمنية مختصة في إحدى الدول الأعضاء (أو دولة ثالثة) يُثبت تورط الإخوان في أعمال إرهابية أو تسهيلها أو التحريض عليها، ويترتب على القرار إغلاق كافة الحسابات المصرفية، وتجميد الأصول، وحظر تقديم أي موارد مالية أو اقتصادية، وفرض قيود على تحركات الأفراد المدرجين.

إعادة تعبير وحصار على النفوذ

تجاوز النقاش الأوروبي الحالي الفكرة التقليدية المتمثلة في الاقتصار على ملاحقة الجماعات التي تمارس العنف المسلح المباشر، لينتقل إلى مواجهة التهديدات الهيكلية الناعمة التي تمس مبادئ الديمقراطية وسادة القانون.

وتشير أوراق العمل المطروحة في بروكسل إلى أن دول القارة تتجه تدريجياً نحو بناء صورة استخبارية ومؤسسية جامعة لتتبع شبكات تمويل الإخوان المسلمين، ورصد الواجهات المدنية والإعلامية، وإعادة تعريف الإسلام السياسي التنظيمي باعتباره مشروعاً يتطلب تدقيقاً واستجابة قانونية لحماية الأمن القومي والمجتمعي لأوروبا.

ويأتي هذا التحرك بعد قرار الجمعية الوطنية الفرنسية الصادر بطلب تقييم إدراج الجماعة في قائمة الإرهاب، إلى جانب مراجعات سابقة شهدتها بريطانيا ودول أوروبية أخرى لتقييم خطورة الشبكات الموازية.

بين أدبيات «قطب» والصفوط الحزبية... هل أصبحت أستراليا ساحة لملاحقة الإخوان؟



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

تشهد الساحة السياسية والأمنية في أستراليا حراكاً غير مسبوق يضع ملف تنظيم الإخوان المسلمين وشبكاته المستترة تحت مجهر التدقيق الرسمي والسياسي؛ حيث لم تعد المطالبات بحظر الجماعة مجرد دعوات هامشية، بل تحولت إلى مبادرة سياسية ضاغطة تشارك فيها تكتلات متعددة لتسريع تحريك الأجهزة الأمنية والاستخباراتية وعلى رأسها جهاز الاستخبارات الأمنية الأسترالي (ASIO).

وجاء هذا الحراك الأخير عقب البيان الصارم الذي أصدره حزب «الأسرة أولاً» (Family First)، الذي طالب فيه المدير الوطني للحزب والمرشح لمجلس نيو ساوث ويلز التشريعي، لايل شيلتون، بضرورة فتح تحقيق أمني واسع النطاق في كافة المؤسسات والمنظمات والشركات والمنصات الإعلامية والجمعيات الخيرية التي تدور في فلك التنظيم الدولي للإخوان المسلمين داخل البلاد.

تكتل سياسي ضاغط لتسريع التحقيقات الأمنية

ووفق ما رصدت «حفريات» لوسائل إعلام أسترالية فإن دعوة حزب «الأسرة أولاً» لم تعد معزولة، بل ستعقبها محاولات حثيثة من أحزاب وتكتلات سياسية أسترالية

للانضمام إلى هذه المطالبات، بأسلوب يستهدف بناء حشد سياسي ونيابي واسع يدفع الأجهزة الأمنية الأسترالية للتحرك بفاعلية وسرعة أكبر، ضد الإخوان المسلمين، وتقليل الروتين الإداري والقانوني المتبع في تصنيف التنظيمات الإرهابية.

وتسعى هذه التكتلات إلى دفع جهاز الاستخبارات (ASIO) لتتبع مسارات التمويل والتأثير الخارجي، ومراجعة أنشطة الواجهات المدنية والأهلية التي تُستخدم كغطاء لنشر الفكر المتطرف، ولضمان عدم انطباق الشروط القانونية الصارمة للتورط في الإرهاب والتطرف على تلك الكيانات.

ترويج علني للتطرف بلا موانع

وفي كشف مثير سببت تفاصيله صدمة لدى الشارع الأسترالي وأعادت التذكير بخطورة غياب الرقابة على أدبيات الإسلام السياسي، تسلط الضوء على تداول وحرية بيع كتابات وأدبيات سيد قطب - المنظر التنظيمي والتكفيري الأبرز للإخوان - داخل المكتبات المحلية في أستراليا دون أي معوقات قانونية.

وتداول ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي أدلة توثق عرض كتب قطب للبيع علناً في إحدى المكتبات الكائنة في شارع «هالدون» بمنطقة لاكمبا في سيدني (NSW ٢١٩٥)؛ وهي الكتب التي تُشرعن العنف والتكفير وتؤسس لخطاب التطرف الإيديولوجي والهجمات المسلحة.

وقد أثارت هذه الواقعة موجة غضب عارمة ومطالبات سياسية وشعبية حازمة بالحظر الفوري لتلك المطبوعات

والكتب التي تُروج للإرهاب وتغذي كراهية المجتمعات الديمقراطية، تحت غطاء حرية النشر والتعبير.

فإنّ سماح القوانين المحلية ببيع أدبيات سيد قطب والتنظير التكفيري علناً في قلب سيدني يمثل ثغرة أمنية وأخلاقية؛ فالتطرف لا يبدأ بالسلاح بل بالفكر المدون الذي يتسلل إلى المؤسسات والشبكات الشبابية تحت ستار العمل الديني والمدني.

صدي «تحذير التاريخ»

تزامنت هذه التحركات المتسارعة مع الزخم السياسي الذي أحدثته محاضرة المؤرخ البريطاني البارز اللورد أندرو روبرتس خلال حفل الذكرى الخمسين لتأسيس مركز الدراسات المستقلة (CIS) في سيدني؛ حيث حذّر روبرتس من تصاعد موجات التطرف ومعاداة السامية وتوظيف خطابات الكراهية داخل الديمقراطيات الغربية عقب أحداث ٧ أكتوبر، مشدداً على ضرورة إعادة تعريف حرية التعبير والتصدي الصارم للشبكات والإيديولوجيات التي تحرض على العنف.

إرهاب الإخوان في أستراليا

تأتي هذه التحركات المتسارعة والمطالبات السياسية الضاغطة لحظر تنظيم الإخوان المسلمين في أستراليا على خلفية تدهور حاد ومقلق في البيئة الأمنية البلاد؛ فقد أعلنت أجهزة الاستخبارات الأسترالية (ASIO) عن نجاحها في إحباط (٤) مخططات إرهابية كبرى خلال النصف الأول من العام الجاري.

وفي هذا السياق الأمني الحرج، ركّز البيان المذكور على ضرورة شمول التحقيقات والاستقصاءات الأمنية لكافة الكيانات والمنظمات والجمعيات الخيرية والمنصات الإعلامية التي تشكّل «الواجهة الناعمة» للتنظيم، وتُستخدم كأدوات للتغلغل والتأثير الاستراتيجي، مثل «الاتحاد الأسترالي للمجالس الإسلامية» (AFIC)، و«المجلس الوطني للأمة» (ANIC)، و«تحالف المسلمين الأستراليين» (AAM)؛ وهي الهيئات التي باتت محط جدل سياسي وإعلامي محلي واسع النطاق بشأن مدى تأثير بعض قياداتها بأفكار أو شبكات الإسلام السياسي والامتدادات العابرة للحدود.

سلاح جديد لتركيع السودانيين... كيف يستثمره الإخوان وجيش البرهان في هندسة التجويع؟



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

لم يعد السلاح والقصف الميداني هو الأداة الوحيدة التي تُدار بها الحرب في السودان؛ إذ كشفت المعطيات الميدانية والتقارير الإنسانية الدولية لعام ٢٠٢٦ عن توظيف ممنهج لـ «سلاح الجوع» من قبل تنظيم الإخوان المسلمين والكتائب الإسلامية المتحالفة مع الجيش السوداني، عبر تخریب الموسم الزراعي واستهداف العمل الإنساني المستقل لتجويع ملايين المواطنين وإخضاعهم للولاء السياسي.

تخريب الزراعة وضرب الأمن الغذائي

شهد الموسم الزراعي للعام ٢٠٢٦ انتكاسة كارثية في المشاريع الرئيسية والمساحات المطيرة بولايات القضارف وسنار ومناطق كردفان وجزيرة الفيل؛ جراء جفاف التربة وانحباس الأمطار، وهو ما توازى مع إجراءات قسرية فرضتها السلطات العسكرية بالتعاون مع الميليشيات الإخوانية، شملت إغلاق الطرق والممرات التجارية، وارتفاع أسعار الوقود والمدخلات الزراعية، وحرمان المزارعين من الوصول إلى حقولهم ومخازنهم.

ووفق ما نقلت وكالة محلية حذرت تقارير رسمية صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج

الأغذية العالمي في آب (أغسطس) الجاري من أن ظروف الجفاف والإصرار على استمرار القتال أفشلا كل المحاولات لإنقاذ الموسم المطير، ممّا قفز بأعداد الخاضعين لخطورة انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى أكثر من ١٩,٥ مليون شخص، مع التأكيد على تسجيل ١٤ منطقة في دارفور وكردفان رسمياً تحت خط الخطر المباشر للمجاعة والانهيال الكلي.

وفي السياق قال المزارع بولاية سنار عمر التوم: إنّ المزارعين فقدوا وسائل الإنتاج ومعداتهم، إمّا بسبب النهب المباشر، وإمّا العجز عن توفير قطع الغيار، لتأتي قطوعات الكهرباء وإغلاق الطرق التجارية وتفرض الخراب الشامل على الأراضي والمشاريع المروية والمطيرة.»

سلاح «التكايا»... التجويع مقابل الولاء السياسي

وفي خطوة يعكس بها التنظيم الإخواني سعيه للسيطرة التامة على المجال المدني، أقدمت الكتائب الإسلامية العاملة تحت مظلة الجيش على إغلاق المطابخ الخيرية الميدانية «التكايا» في المناطق التي يستعيد الجيش السيطرة عليها، ولا سيّما منطقة «جنوب الحزام» في الخرطوم، ممّا تسبب في زيادة معاناة أكثر من ٥٠ ألف أسرة كانت تعتمد كلياً على تلك الوجبات اليومية للنجاة.

وأكد الخبير في القانون الدولي وحقوق الإنسان المعز حضرة في تصريح لـ «العين الإخبارية» أنّ أعضاء الحركة الإسلامية والكتائب الإسلامية العاملة تحت مظلة الجيش هم الجهة المباشرة التي أوقفت التكايا لتجريد المدنيين من الغذاء

وجعل المساعدات الإنسانية رهينة للولاء السياسي.

وربط حقوقيون ومحامون، نقلت عنهم وكالة «سكاي سودان»، بين استهداف «التكيا» والاعتقالات المباشرة التي تطال شباب «لجان الطوارئ» والمتطوعين المناهضين للحرب، مؤكدين أنَّ قيادات التيار الإسلامي تسعى لاحتكار تقديم المساعدات الإغاثية وتحويلها إلى أداة ابتزاز سياسي وخنق اقتصادي؛ حيث تُمنع الإغاثة والمواد الغذائية عن الرافضين للحرب أو قاطني المناطق الخارجة عن سيطرة الجيش، وتُصرف حصرياً لمن يبدون الولاء المطلق للمشروع العسكري والإخواني.

شلل الخدمات والبيئة المعيشية

ولم تتوقف سياسات التجويع عند تدمير الحقول والمطابخ؛ بل امتدت لتشمل تفتيت البنية التحتية الخدمية في الخرطوم والولايات الخاضعة لسيطرة الجيش، من خلال القطوعات المتواصلة للتيار الكهربائي، ممّا أدى إلى تلف مخزونات المواد الغذائية والمحاصيل والمياه، وعمّق الأزمة المعيشية لدى التجار والأسر على حد سواء.

ويتكامل هذا التضيق الممنهج مع الانتهاكات الموثقة من قبل «محامو الطوارئ»، التي تؤكد صدور أوامر طوارئ تمنع حركة نقل الغذاء والوقود، وتستهدف العربات والقوافل الإغاثية، لتتحول الأزمة الميدانية في السودان من مجرد صراع مسلح إلى محاولة إخوانية منظمة لإخضاع الشعب عبر تجويعه وحرمانه من مقومات الحياة الأساسية.

الذكاء الاصطناعي في خدمة التطرف... كيف يخوض «الإخوان» و«داعش» و«القاعدة» حرب العصر الرقمي؟



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

شهدت الساحة الأمنية الدولية تحولاً استراتيجياً خطيراً مع دخول الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها «داعش» و«القاعدة» وجماعة «الإخوان المسلمين»، عصر الذكاء الاصطناعي من أبوابه الواسعة.

وحولت هذه الكيانات الإرهابية التقنيات الرقمية الحديثة إلى أدوات لتقليل تكاليف العمليات الميدانية والدعاية السياسية، فضلاً عن توسيع نطاق التجنيد والاستقطاب عابر الحدود، في حين تتزايد التحذيرات من هذه الطفرة التكنولوجية المتسارعة التي تسهم في إعادة رسم ملامح التهديد الأمني عالمياً، وتضع المجتمعات أمام جيل جديد من المخاطر غير التقليدية.

أنشطة إرهابية لوجستية وإعلامية

أشار تقرير إخباري نشرته شبكة «العربية» إلى أنّ التنظيمات الإرهابية أضحت تتعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي باعتبارها مضاعفاً للقدرات ومسرعاً للأنشطة اللوجستية والإعلامية.

وجرى رصد توظيف واسع للنماذج اللغوية والخوارزميات المتقدمة في معالجة البيانات، والترجمة الفورية لعدة لغات في آنٍ واحدٍ، وإنتاج المواد الدعائية المرئية، وتصميم المذيعين الافتراضيين، وصولاً إلى استغلال برامج الدردشة الذكية في البحث عن المكونات الكيميائية وتكتيكات التفجير.

وتتفاوت الفلسفة التشغيلية في استخدام هذه التقنية باختلاف طبيعة التنظيمات؛ إذ يميل تنظيم «داعش» إلى الاندفاع والاستغلال الفوري للتقنية لتحقيق تأثير إعلامي واستقطاب سريع يستهدف شريحة الشباب لإنشاء «الذئاب المنفردة» وتوجيهها عبر المنصات الرقمية. في المقابل، يتخذ تنظيم «القاعدة» مساراً أطول يتوافق مع استراتيجيته القائمة على الاستنزاف، حيث يركز على إصدار الأدلة التعليمية وكتيبات التوجيه لتعليم أنصاره كيفية استغلال الخوارزميات في الحروب الإلكترونية وإخفاء الهوية الرقمية.

غرفة عمليات الذكاء الاصطناعي

وفيما يتعلق بآليات التشغيل الرقمي وتطور غرف الإعلام الإلكتروني لدى الجماعات المؤدجلة، كشفت مصادر لموقع «حفريات» عن تفاصيل تتعلق بالبنية التحتية الرقمية لشبكات جماعة الإخوان المسلمين.

وأفادت المصادر بأن القسم الإعلامي للتنظيم الدولي يدير غرف عمليات ومراكز متخصصة في تطوير خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإدارة الحملات الرقمية واللجان الإلكترونية الموجهة، في دول آسيوية كالهند وماليزيا وباكستان، بإدارة وإشراف متخصصين أوروبيين بتكلفة مالية ضخمة، وبإشراف قيادات تنظيمية في الخارج.

وأوضحت أنَّ هذه الغرف تعتمد استراتيجية تشغيلية قائمة على خفض التكاليف إلى أدنى مستوى عبر الاستعانة بكوادر وفنيين تقنيين من دول شرق آسيوية، لا سيَّما من الهند.

وتشغل تلك المراكز شخصيات وفنيين آسيويين برواتب ضئيلة جداً وفي ظروف عمل منخفضة التكلفة، دون الاشتراط أو النظر في خلفياتهم العقائدية؛ إذ ينتمي العديد منهم إلى ديانات أخرى وغير مسلمين. ويقتصر دورهم على التنفيذ التقني، ومعالجة البيانات، وتدريب النماذج الذكية وترجمتها، دون إطلاعهم على الأبعاد التنظيمية أو الغايات السياسية والفكرية للمحتوى المُدار.

التزييف العميق (Deep fake)

وتتكامل هذه المعطيات مع ما نقله موقع «كردستان ٢٤» عن خبراء في الأمن السيبراني بشأن خطورة تقنيات التزييف العميق (Deep fake) واستغلال الحسابات الآلية والذباب الإلكتروني في توجيه الرأي العام ونشر المعلومات المضللة، ممَّا يضاعف القدرة على التخفي وتجاوز الحظر الرقمي المفروض على المنصات التقليدية.

وتؤكد التقديرات الأمنية الشاملة أنَّ خطورة المرحلة الحالية تكمن في جعل الإرهاب التقليدي وأدوات التضليل القديمة أكثر كفاءة، وأسرع انتشاراً، وأقلَّ تكلفة مالية ولوجستية؛ وهو ما يفرض على الحكومات والأجهزة الأمنية الدولية حتمية تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي مضادة، تكون قادرة على اكتشاف تقنيات التزييف العميق، وتفكيك الشبكات الرقمية المخفية، وتحليل أنماط التهديد قبل تحويلها إلى عمليات إرهابية أو أزمات على أرض الواقع.

الذكاء الاصطناعي لنشر الافكار

وقال منير أديب، الباحث في شؤون الحركات المتطرفة والإرهاب الدولي: إنَّ الإرهاب الإلكتروني أصبح من الوسائل التي تستخدمها التنظيمات المتطرفة في أنشطتها، مشيراً إلى أنَّ هذه التنظيمات امتلكت منذ أعوام أدوات مختلفة لنشر أفكارها والتواصل مع عناصرها.

وأوضح أديب، في تصريح متلفز نقلته صحيفة «اليوم السابع»، أنَّ التنظيمات المتطرفة كانت تعتمد في السابق على وسائل تقليدية، من بينها المساجد والمنابر، إلى جانب بعض الأنشطة في المدارس والأندية والفعاليات العامة.

وأضاف أنَّ التطور التكنولوجي دفع التنظيمات المتطرفة إلى تغيير أدواتها وأساليب عملها، معتمدين بصورة متزايدة على شبكة الإنترنت في التواصل ونشر المحتوى واستقطاب عناصر جديدة.

وأشار الباحث في شؤون الحركات المتطرفة والإرهاب الدولي إلى أنَّ التطور التكنولوجي لم يتوقف عند استخدام الإنترنت، فقد بدأت بعض التنظيمات في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن أدواتها، ممَّا يعكس قدرتها على مواكبة التطورات التقنية واستغلالها لتحقيق أهدافها.

وتقع المسؤولية الكبرى على عاتق الدول والحكومات للتنبؤ المبكر بهذه المخاطر الرقمية والتصدي لها، عبر بناء منظومات أمنية واستخباراتية متطورة قادرة على تفكيك شبكات الإرهاب الإلكتروني وحماية الأمن القومي.

كيف تُكرّس قيادة خليل الحية ارتقاء «حماس» و«الإخوان» في أحضان إيران؟



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

كشفت التطورات الأخيرة داخل حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، عقب إنجاز استحقاقها الانتخابي الداخلي بانتخاب خليل الحية رئيساً للمكتب السياسي خلفاً ليحيى السنوار بفارق صوت واحد أمام خالد مشعل، عن عمق الأزمة التنظيمية والسياسية التي تعصف بالحركة، مُكرّسة استمرار هيمنة «قيادة غزة» والجناح العسكري على مفصل القرار التنظيمي، والتمسك بالمسار الذي يرتهن تماماً للتحالف مع طهران.

ولم تكن هذه المحطة التنظيمية مجرد تغيير في الأسماء بقدر ما هي مؤشر حاسم على اتجاهات الحركة في مرحلة ما بعد حرب غزة، إذ ألقت بظلالها على الهياكل القيادية لجماعة الإخوان المسلمين التي سارعت إلى مباركة هذا المسار، في وقت تشهد فيه الحركة انقساماً داخلياً حاداً وضغوطاً دولية وإقليمية غير مسبوقة.

مباركة إخوانية مزدوجة واحتفاء بالتيار الإيراني

في خطوة أثارت الكثير من علامات الاستفهام حول طبيعة التوازنات داخل التنظيم الدولي، أصدرت جماعة الإخوان المسلمين بياناً رسمياً هنأت فيه الحركة بانتخاب الحية.

وجاءت التهئة عبر بيانين منفصلين صادرين عن الجبهتين المتناحرتين في «إسطنبول» و«لندن»، اللتين التقتا بشكل لافت على مباركة هذا الاختيار وتأييده، مبررتين ذلك بـ «قدرة الحركة على تجديد قيادتها وتماسك مؤسساتها».

احتفاء الإخوان بانتخاب الحية - المعروف بميوله القوية وتقربه التاريخي من المحور الإيراني وترؤسه ملف العلاقات العربية والإسلامية في الحركة لسنوات - يحمل دلالات سياسية أعمق من مجرد التهئة التقليدية. فهو يعكس انعطافة جادة لدى قطاعات واسعة من التنظيم نحو دعم خيار الارتقاء في الأحضان الإيرانية وإعادة تمهيد المسار السياسي والميداني للتقارب مع طهران، مستغلة وجود الحية على رأس الهرم لترسيخ هذا التوجه الإقليمي.

عراقجي يُرحب... وطهران تستمجل التوظيف السياسي

على الجانب الآخر، لم تتأخر إيران في التقاط الإشارة والترحيب برجلها القوي في الحركة. فقد سارع وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إلى إرسال رسالة تهئة رسمية إلى خليل الحية، أشاد فيها بإجراء الانتخابات «في ظل ظروف الحصار واستمرار العدوان»، واصفاً إيّاها بـ «النجاح العظيم».

وأكد عراقجي في رسالته التي تداولتها مواقع إخبارية استمرار دعم طهران لـ «نضال الشعب الفلسطيني»، متمنياً للحية التوفيق في «مواصلة مسيرة الجهاد والمقاومة».

وتعكس هذه الرسالة ارتياحاً إيرانياً واضحاً لنتائج صندوق الاقتراع الداخلي، الذي أَمَنَ لـطهران بقاء الحركة تحت نفوذ التيار الأكثر رهنيةً لمشروعها الإقليمي، في وقت تواجه فيه طهران نفسها عزلة وضغوطاً إقليمية متزايدة.

انقسام صامت... ومشعل يحاول كبح «الاندفاع الإيرانية»

لكنّ المشهد الداخلي لـ «حماس» ليس بالسهولة التي تُظهرها البيانات الرسمية. فوفق مصادر خاصة لـ «حفریات»، فإنّ خسارة خالد مشعل بفارق صوت واحد كشفت عن شرح عميق بين معسكرين: الأول يقوده الحية وكتائب القسام، ويرى في إيران الشريان الوحيد للتدريب والسلاح، والثاني يمثله مشعل وقيادة الشتات المنتمية إلى تيار الإخوان التقليدي، التي ترى أنّ الرهان على طهران يُعزز عزلة الحركة ويكرس دمارها الميداني والسياسي.

وتشير المصادر إلى أنّ خالد مشعل، رغم قبوله الظاهري بنتيجة الانتخابات، لن يقف مكتوف اليدين؛ إذ سيسعى لتشكيل جبهة ضغط داخلية لإعاقة عودة الحية الكاملة إلى العباءة الإيرانية.

ويحاول مشعل إعادة توجيه بوصلة الحركة نحو محيطها الإقليمي ومخاطبة دول كقطر وتركيا، بهدف تخفيف الضغط الرهيب عن البنية التحتية للحركة التي انهارت فعلياً داخل غزة، وإيجاد مخارج سياسية تُنقذ ما تبقى من هياكلها بدلاً من الانتحار السياسي تحت مظلة المحور الإيراني.

العزلة الدولية ومخاطر المرحلة المقبلة

في سياق متصل، تشير دراسات لمعهد واشنطن إلى أنّ حماس تمر بأضعف لحظاتها التاريخية، حيث فقدت ملاذاتها الميدانية واللوجستية. وتؤكد الدراسة التي كتبها غيث العمري ونشرت عبر موقع المعهد، أنّ رهان تيار الحية والإخوان على المحور الإيراني قد يمنح الحركة بعض الأوكسجين اللوجستي المؤقت، لكنّه سيزيد من انسداد أفقها السياسي، ويمنح المجتمع الدولي والولايات المتحدة مبررات إضافية لتشديد الخناق عليها ونزع سلاحها.

إنّ المرحلة المقبلة ستحدد ما إذا كان خليل الحية سيتمكن من فرض رؤيته الموالية لطهران كمسار دائم للحركة، أم أنّ تحركات مشعل وضغوط الدول الإقليمية ستفرض واقعاً جديداً يحد من هذه الاندفاع، في ظل واقع ميداني وسياسي مرير يؤكد أنّ كلفة الارتهان للخارج أصبحت أكبر من قدرة الحركة على الاحتمال.

إخوان اليمن والحوثيون.. «تحالف غير مكتوب» لخنق الكلمة وتصفية الصحفيين



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

يمرّ المشهد الإعلامي في اليمن بأحلك فتراته التاريخية؛ حيث تقف الكلمة الحرة اليوم عارية أمام ترسانة من القمع الممنهج والتنكيل العابر للأيديولوجيات، الذي تتقاسمه أطراف صراع لا تلتقي في الميدان السياسي، لكنها تتطابق تماماً في استهداف الصحفيين ومنع كشف الحقائق. فبينما يمارس الحوثيون بطشهم العقائدي في مناطق الشمال، يُعيد تنظيم الإخوان المسلمين (المتمثل في حزب التجمع اليمني للإصلاح) إنتاج السياسات الترهيبية ذاتها في مناطق نفوذه وسيطرته، محولاً الإعلاميين إلى أهداف مشروعة للاعتقال والإخفاء القسري والقتل المباشر بعبوات الغدر.

تحولات الساحة اليمنية تشير بوضوح إلى وجود «عقيدة أمنية واحدة» تجمع الإخوان والحوثيين، تعتبر الصحفي المستقل عدواً لدوداً يجب تغييبه؛ بغية فرض تعقيم كامل على انتهاكات حقوق الإنسان وقضايا الفساد المالي والإداري التي تنخر أجهزة السلطة، ليظل الشارع رهينة لرواية وحيدة تُفرض بفوهة البندقية وزنازين الاعتقال التعسفي.

مأرب وحضرموت.. مسارح مروعة لإرهاب الفكر

أحدث حلقات القمع الإخواني تجسدت في اختطاف الصحافي «حمود هزاع» في محافظة مأرب قبل أيام، حيث أقدمت قوة أمنية تابعة للتنظيم على اقتياده إلى جهة مجهولة لمجرد قيامه بواجبه المهني في تغطية فعالية عامة. هذا السلوك الميليشياوي أعاد إلى الواجهة زيف الشعارات التي يرفعها الإخوان حول «دولة المؤسسات والقانون»، مبرهنًا على أن الأجهزة الأمنية في مناطقهم ليست سوى أدوات لتكميم الأفواه وسحق الحريات، وفق ما أوردته متابعات إخبارية سابقة.

«تحويلات الساحة

اليمنية تشير

بوضوح إلى

وجود «عقيدة

أمنية واحدة»

تجمع الإخوان

والحوثيين،

تعتبر الصحافي

المستقل عدواً

لدوداً يجب

تفكيكه»

ولم تقف حدود الانتهاكات عند الخطف والاعتقال، بل تجاوزتها إلى التصفية الجسدية والاغتيالات الغامضة بالعبوات الناسفة، كالتي استهدفت الصحافي «محمد عيضة» في مدينة الملكا بمحافظة حضرموت.

وُزعت عبوة ناسفة شديدة الانفجار أسفل مقعد القيادة لسيارته في شارع الستين، مما أدى إلى بتر قدميه ووفاته متأثراً بجراحه في حادثة هزّت الرأي العام، وأصاب الاتهام وُجّهت إلى ميليشيات الحوثي وجماعة الإخوان الإرهابيتين.

«عقلية المقص» الإخوانية في تعز

وفي محاولة لشرعنة القمع إدارياً، شهدت محافظة تعز الخاضعة لهيمنة حزب «الإصلاح» إصدار مكتب الإعلام ما عُرف بـ«التعميم الإداري رقم ٤ لعام ٢٠٢٦» تحت عنوان

«شروط وآليات نشر المواد الإعلامية». وقضى هذا القرار بمنع مديري إدارات الإعلام بالملكاتب التنفيذية والمديريات من نشر أو تصميم أي خبر أو تقرير أو مادة إعلامية تكشف الأزمات والمشاكل القائمة، إلا بعد إخضاعها للرقابة والمراجعة المسبقة واعتمادها رسمياً من قبل القيادات الإخوانية، ملوّحاً بعقوبات قانونية وإدارية مغلظة ضد المخالفين، وفق موقع المنتصف نت.

وأثار هذا القرار انتفاضة غضب عارمة بين الصحفيين والناشطين، الذين وصفوا الخطوة بأنها عودة علنية لـ«عقلية المقص» الاستبدادية، ومخالفة صريحة للمادة ٤٢ من الدستور اليمني وللمادة ٢٥ من قانون الصحافة والمطبوعات اللتين تكفلان حرية النشر وتمنعان الرقابة المسبقة وتؤكدان حق الحصول على المعلومة، مشيرين إلى أن الجماعة تحاول التغطية على فشلها الأمني والإداري المريع عبر خنق الحريات الدستورية.

**«اختطاف
الصحافي «حمود
هزاع» في
محافظة مأرب
قبل ايام ، على
يد قوة أمنية
تابعة لتنظيم
الاخوان»**

إدانات حقوقية واسعة ودق ناقوس الخطر

هذا الانحدار الحقوقي المريع قوبل بموجة إدانات واسعة من المنظمات المستقلة؛ إذ أعربت «المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين» (صدى) عن قلقها البالغ إزاء استمرار الانتهاكات ضد الصحفيين، معتبرة في بيان رسمي لها أن ممارسات الإخفاء القسري تمثل «إرهاباً فكرياً» ممنهجاً ومصادرة تعسفية لحق المجتمع في المعرفة، وطالبت الأجهزة العسكرية والأمنية بمأرب بسرعة الكشف عن مصيره وإطلاق سراحه.

من جهتها، طالبت منظمة «بيت الصحافة» في اليمن بإحالة أي صحفي تحوم حوله تهمة قانونية إلى القضاء المختص فوراً بدلاً من اتباع «أسلوب العصابات» في الخطف والإخفاء القسري، محذرة من أن هذه الانتهاكات تدمر ما تبقى من مهنية الإعلام اليمني وتخلق بيئة طاردة لكل صوت حر.

أرقام صادمة وتوثيق أممي: عقد من الاستبداد

وتترجم الأرقام والإحصائيات الرسمية الحجم الحقيقي للمأساة؛ حيث كشفت بيانات «مرصد الحريات الإعلامية في اليمن» عن توثيق ما لا يقل عن ٢,٦٧٥ انتهاكاً ضد الصحفيين ووسائل الإعلام خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٥.

وتصدرت ميليشيات الحوثي قائمة المنتهكين بواقع ١,٨٩٤ انتهاكاً، فيما توزعت بقية الانتهاكات بمسؤولية مباشرة على القوات الموالية لتنظيم الإخوان المسلمين، التي استنسخت ذات الأساليب القمعية من ترهيب وملاحقة وتعذيب داخل الزنازين.

**«محافظة تعز»
الخاضعة لهيمنة
حزب «الإصلاح»
تصدر تعميماً
يقضي بمنع
نشر أي خبر،
إلا بعد إخضاعها
للمراقبة»**

تلك البيانات المرعبة أگدتها تقارير «المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير»، الذي حذر مراراً من خطورة ظاهرة «الإفلات من العقاب» السائدة في اليمن، مؤكداً أنها تشجع أطراف الصراع على التماادي في استهداف الإعلاميين، ما جعل الساحة اليمنية تُصنّف كواحدة من أخطر بيئات العمل الصحفي على مستوى العالم.

إن الخوف المذعور الذي ينتاب إخوان اليمن والحوثيين من «الكلمة الحرة» ينبع من حقيقة واحدة: إدراكهم أن القلم

هو السلاح الأكثر فتكاً بمشاريعهم الاستبدادية وبسلطانهم الموازية القائمة على الجريمة والفساد الفاضح، لكن سجلات التاريخ تؤكد أن جرائم خنق الصحافة لن تسقط بالتقادم.

مركز أوروبي يكشف استراتيجية «الإخوان» لتهديد الأمن القومي في القارة الأوروبية



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

أكد تقرير حديث صادر عن المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (ألمانيا وهولندا) ECCI، أنَّ ملف جماعة الإخوان المسلمين وشبكات الإسلام السياسي في أوروبا شهد تحولاً جذرياً، بعدما انتقل تدريجياً من دائرة متابعة التطرف الديني التقليدي إلى مستوى أوسع يرتبط مباشرة بقضايا الأمن القومي، والتماسك المجتمعي، والاندماج.

وأوضح المركز، في قراءته التحليلية التي نشرها عبر موقعه الإلكتروني، أنَّ الحكومات الأوروبية باتت تنظر إلى نشاط الجماعة باعتباره «تهديداً غير تقليدي» يعتمد على النفوذ الفكري والاجتماعي طويل الأمد وتسلسل المؤسسات والبلديات، بدلاً من العمل العسكري أو الصدامي المباشر.

من الأمن إلى مجلس الدفاع... المقاربة الفرنسية الألمانية

وأشار التقرير إلى أنَّ النقاشات الأوروبية بلغت ذروتها عقب تقرير حكومي فرنسي رُفِع إلى مجلس الدفاع والأمن القومي، حيث تجاوزت باريس المنظور الأمني الضيق لتركز على «الانتشار التدريجي» لشبكات الإسلام السياسي على

المستوى المحلي والبلدي.

ووفقاً للمركز، يكمن جوهر المخاوف الفرنسية في بناء الإخوان لنفوذ ممتد داخل الأوساط الاجتماعية، ومحاولة التأثير في القضايا المرتبطة بالعلمانية، والمساواة، والاندماج، مما جعل الملف قضية وجودية تخص الهوية الجمهورية والتماسك الوطني.

وفي السياق ذاته، تتقاطع رؤية هيئة حماية الدستور في ألمانيا «الاستخبارات الداخلية» مع التقييم الفرنسي؛ إذ يجدد المركز الأوروبي الإشارة إلى تحذيرات الاستخبارات الألمانية المستمرة من جماعة الإخوان باعتبارها التحدي الأكبر على المدى البعيد. وترى الأجهزة الألمانية أن قدرة الجماعة على العمل تحت غطاء قانوني ودستوري وتوسيع نفوذها عبر واجهات تعليمية ودينية يجعلها تشكل خطراً قد يفوق خطر التنظيمات الجهادية العنيفة التي يسهل رصدها أمنياً.

البيئة الاقتصادية وتحسين المنظومة المالية

ولفت تقرير مركز (ECCI) إلى أن الأجهزة الأمنية في القارة الأوروبية تتابع بدقة البيئة الاقتصادية المحيطة بالجمعيات المرتبطة بفكر الإسلام السياسي، مثل الجمعيات الخيرية، والمراكز الثقافية، والمؤسسات التعليمية الخاصة، والاستثمارات العقارية.

ورغم عدم وجود «إمبراطورية مالية» مركزية معلنة، فإن المخاوف تتزايد من استغلال هذه الأنشطة لتوفير مصادر تمويل مستقلة تضمن استدامة التنظيم العابر للحدود

وتغلغله عبر الأجيال، ممّا دفع العواصم الأوروبية لفرض معايير صارمة تخص الشفافية المالية وتجفيف منابع الدعم الخارجي.

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، أكد المركز غياب موقف موحد أو تصنيف رسمي للجماعة كمنظمة إرهابية حتى الآن، بيد أنّ البرلمان الأوروبي يشهد ضغوطاً متصاعدة ونقاشات محتدمة قادتها فرنسا وألمانيا لدراسة تداعيات تمديد هذه الشبكات الفكرية على سياسات الاندماج.

استراتيجية أوروبية متعددة الأبعاد للمواجهة

وخلص المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات إلى أنّ الدول الأوروبية تتجه بوضوح نحو تطوير آليات دفاعية شاملة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية، وترتكز على عدة محاور رئيسية، وهي: فرض مستويات عالية من الإفصاح والشفافية على المنظمات غير الربحية، ومراقبة التحويلات العابرة للحدود لضمان عدم استغلال العمل الخيري في أجندات سياسية، وتعزيز تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية الأوروبية، وإنشاء قواعد بيانات مشتركة وآليات إنذار مبكر لرصد أنشطة التأثير المنظم، بالإضافة إلى إحكام الرقابة على المدارس الخاصة والمناهج التعليمية، إلى جانب تشجيع تكوين أئمة محلّين عبر برامج وطنية مستقلة لتقليل الاعتماد على التوجيهات الدينية القادمة من الخارج، إلى جانب تعزيز برامج الوقاية، وتفكيك الخطابات التي تحرض على الانعزال المجتمعي، مع دعم الاندماج الفاعل للشباب والجاليات لحرمان الحركات الإيديولوجية من بيئتها الحاضنة.

«محمود الإبياري»... لغز البداية في سيرة أحد قيادات الإخوان بالخارج



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

هناك طريقة سهلة لكتابة سيرة محمود الإبياري: أن نبدأ من موقعه الحالي، نضع أمام اسمه صفته كقيادي في التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، ثم نضيف إلى ذلك جنسيته النمساوية وإقامته في بريطانيا، ونلقي نظرة سريعة على نشاطه الإعلامي والمؤسسي، وننتهي بالإجراءات الأمريكية التي طالت مركزه القانوني في ٢٠٢٦. لكن هذه الطريقة، رغم أنها تقدم معلومات صحيحة في جانب منها، تفوت السؤال الأهم في قصة الإبياري كلها؛ لأن محاولة البحث عنه لا تقودنا في البداية إلى سؤال «ماذا كان يفعل؟»، وإنما إلى سؤال أبسط بكثير: من هو أصلاً؟ أين وُلد محمود الإبياري في مصر؟ في أي مدينة عاش طفولته؟ من أي عائلة جاء؟ أين درس؟ متى بدأت علاقته بجماعة الإخوان؟ ومتى خرج من مصر؟ هذه الأسئلة تبدو بديهية عندما نتحدث عن شخصية قضت عقوداً داخل تنظيم سياسي ودعوي دولي، لكن المفارقة أن الإجابة عنها تصبح أكثر صعوبة كلما عدنا إلى الوراء، بينما تتكاثر المعلومات والوثائق كلما اقتربنا من السنوات التي أصبح فيها صاحب حضور داخل شبكات الإخوان في أوروبا.

البداية التي لا نجد لها

بحسب السجلات البريطانية، وُلد محمود أحمد الإبياري في حزيران/يونيو ١٩٥٢، ويحمل الجنسية النمساوية ويقيم في المملكة المتحدة، وهي بيانات تتقاطع مع ما يظهر في قواعد

البيانات الأجنبية التي ترصد نشاطه داخل التنظيم الدولي. وتصفه مصادر أجنبية بأنه نائب الأمين العام للتنظيم الدولي للإخوان، وأن وجوده في لندن يعود إلى أوائل الألفية على الأقل، وأنه كان يعمل إلى جوار إبراهيم منير، الذي أصبح لاحقاً أحد أبرز وجوه قيادة التنظيم في الخارج. لكن هذه المعلومات، على أهميتها، تترك أمامنا فجوة كبيرة: التاريخ موجود، لكن المكان غائب؛ نعرف سنة الميلاد، لكن لا نملك حتى الآن وثيقة منشورة تحدد مدينة الميلاد المصرية؛ نعرف أين استقر في مرحلة متقدمة من حياته، لكن لا نملك خطأً زمنياً موثقاً يشرح متى خرج من مصر، ولماذا اختار أوروبا، ومن كان أول شخص أو مؤسسة دفعته إلى دوائر الإخوان هناك.

وهنا تصبح المسألة أكثر من مجرد نقص في السيرة الذاتية، فالرجل الذي يظهر في الوثائق الأجنبية بعد عقود من حياته لا يظهر باعتباره ناشطاً جديداً يبحث عن موقع، وإنما باعتباره شخصاً يمتلك بالفعل شبكة علاقات وموقعاً مؤسسياً وخبرة تنظيمية؛ ولذلك فإن السنوات التي سبقت ظهوره ليست تفصيلاً يمكن تجاوزه، بل هي الحلقة التي يفترض أن تفسر لنا كيف تشكل نفوذه. وإذا كانت السيرة العادية تبدأ من الميلاد وتنتهي بالموقع، فإن سيرة الإبياري، حتى الآن، تبدو كأنها تبدأ من الموقع ثم تطلب منا أن نبحث عن الطريق الذي أوصله إليه.

وهذا ما يجعل السجلات البريطانية مهمة للغاية. فالإبياري لم يظهر في بريطانيا بعد ٢٠١١ كما قد يوحي حضوره الإعلامي اللاحق، وإنما تظهر آثاره المؤسسية هناك قبل ذلك بسنوات. وتشير سجلات الشركات البريطانية إلى توليه إدارة World Media Services Ltd منذ آب/أغسطس ٢٠٢٥،

ثم ظهوره مديرًا في Nile Valley Trust منذ نشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩. وتكشف تقارير صحفية بريطانية حديثة أنَّ مكتب «رسالة الإخوان» في لندن يحمل اسم World Media Services، وأنَّ Nile Valley Trust مسجلة في العنوان نفسه، وأنَّ من بين مديريها قيادات مصرية بارزة في الجماعة، بينهم إبراهيم منير ومصطفى طلبة ومحمود الإبياري.

لغز 1965... رواية تحتاج إلى دليل

ربّما لا توجد نقطة تكشف الحاجة إلى إعادة فحص سيرة الإبياري أكثر من الروايات التي ربطت اسمه بتنظيم ١٩٦٥. فبعض المصادر الصحفية اللاحقة قدمته باعتباره من «قيادات تنظيم ٦٥»، وهي عبارة تبدو للوهلة الأولى كأنّها تمنح الرجل عمراً تنظيمياً طويلاً جداً، لكن عند وضعها بجوار تاريخ الميلاد المتاح تظهر مشكلة لا يمكن تجاهلها: إذا كان الإبياري قد وُلد في حزيران (يونيو) ١٩٥٢، فإنّه كان في الثالثة عشرة من عمره تقريباً عندما وقعت قضية تنظيم سيد قطب عام ١٩٦٥. كما أنَّ اسمه لم يظهر في قوائم المتهمين التي أمكن مراجعتها من أرشيف القضية.

والسؤال الصحيح هنا هو: من أين جاءت هذه المعلومة؟ هل كان المقصود أنَّ الإبياري كان متهمًا في القضية؟ هل توجد قضية أخرى أو حملة اعتقالات أوسع جرى الخلط بينها وبين القضية الأصلية؟ هل المقصود أنّه تأثر بجيل تنظيم ١٩٦٥ لاحقاً؟ أم أننا أمام خطأ في تشابه الأسماء؟ هذه الأسئلة تزداد أهمية لأنّ القضية نفسها شهدت حملات اعتقال واسعة لم تقتصر بالضرورة على الأشخاص الذين انتهت أسماؤهم إلى قوائم المحاكمات والأحكام، وبالتالي فإنَّ غياب الاسم من قائمة

المتهمين لا يكفي وحده لإغلاق الملف، لكنّه في الوقت نفسه يجعل من غير المقبول تقديم رواية «الإبياري من قيادات تنظيم ٦٥» باعتبارها حقيقة قضائية من دون مستند أصلي.

لندن ... حين بدأ الرجل يترك آثاراً

إذا كانت سنوات مصر الأولى ما تزال تحتاج إلى البحث، فإنّ لندن أكثر سخاء في تقديم الأدلة. فبعد ظهور اسمه في سجلات الشركات منذ ٢٠٠٥، تتسع دائرة الحضور المؤسسي والإعلامي تدريجيًا. وفي ٢٠١٣ تأسست شركة Globe Media News Ltd، وتظهر سجلاتها أنّ الإبياري تولى إدارتها في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، في مرحلة كانت فيها البيئة الإعلامية الإخوانية في الخارج تشهد توسعًا كبيرًا بعد عزل محمد مرسي. وهذه المعلومة لا تثبت وحدها طبيعة الشركة السياسية، لكنّها تضيف إلى الخط الزمني شيئًا مهمًا: الرجل الذي كان موجودًا في البنية المؤسسية البريطانية قبل سنوات من ٢٠١١ أصبح في أعقاب التحولات المصرية أكثر ظهورًا في المجال الإعلامي والتنظيمي.

وهنا يصبح الحديث عن «الصعود بعد ٢٠١٠» أكثر دقة. ربما لم يكن هناك صعود مفاجئ أصلًا؛ ربما كان الإبياري قد أمضى سنوات طويلة داخل التنظيم في مستويات لا تظهر في الإعلام، ثم جاءت أحداث ٢٠١١ و٢٠١٣ لتجعل نشاط الإخوان في الخارج أكثر وضوحًا، وبالتالي أصبح اسم الرجل أكثر قابلية للرصد. وهذا تفسير يستحق البحث أكثر من فرضية أنّه ظهر من العدم. فالجماعات التنظيمية المغلقة لا تقيس نفوذ رجالها بعدد ظهورهم في الإعلام، وقد يكون الرجل الذي لا يعرفه الجمهور أكثر أهمية من الشخص الذي يتحدث يوميًا أمام الكاميرات.

من المؤسسة إلى التنظيم الدولي

مع مرور الوقت، يصبح موقع الإبياري داخل جماعة الإخوان أكثر وضوحًا. وتصفه مصادر أجنبية بأنه كان نائب الأمين العام للتنظيم الدولي، وتربطه بإبراهيم منير منذ السنوات الأولى من الألفية. وتذكر مصادر أجنبية أن الرجلين كانا ضمن وفد من قيادات الإخوان المصرية حضر جنازة رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين أربكان عام ٢٠١١، إلى جانب عدد من قيادات الجماعة، في واقعة تعكس أن الإبياري لم يكن شخصية هامشية داخل دوائر القيادة الخارجية في ذلك الوقت.

ثم جاء عام ٢٠١٣ ليضعه في دائرة الضوء بصورة أكبر. ففي آب/أغسطس من ذلك العام ظهر في ميلانو إلى جانب عدد من قيادات الإخوان، وتحدث في مؤتمر صحفي عن موقف الجماعة من الأحداث المصرية، ووصفت الصحافة الإيطالية الإبياري وقتها بأنه «الرجل الثالث» في الإخوان. هذه ليست شهادة مصرية على موقع الإبياري، وإنما واقعة ظهرت في الإعلام الإيطالي نفسه، ولذلك فإن قيمتها مختلفة؛ فهي تقول إن شخصًا لم يكن معروفًا للجمهور المصري بالقدر نفسه الذي كان يُعرف به المرشدون والمتحدثون الرسميون، كان يُنظر إليه في أوروبا بوصفه واحدًا من أبرز ممثلي الجماعة.

وبعد سنوات، ظهر الإبياري في المؤتمر الفكري الذي عقدته الجماعة، وقُدِّم ورقة بعنوان «الفهم السياسي للإخوان»، دافع فيها عن تصور الجماعة للإسلام السياسي وانتقد ما اعتبره تصويرًا غريبًا خاطئًا له بوصفه مرتبطًا بالعنف والإرهاب. وتتناول دراسات أكاديمية حديثة هذه الورقة باعتبارها جزءًا من محاولة الإخوان مواجهة الضغوط التي استهدفت صورتهم في الغرب، مع ملاحظة أن الأوراق المقدمة في ذلك السياق لم تمثل

مراجعة فكرية حقيقية لأفكار الجماعة بقدر ما أعادت تأكيد مبادئها الأساسية.

وهنا نصل إلى جانب آخر من شخصية الإبياري: الرجل الذي اختفى تقريبًا من السيرة المصرية المبكرة يظهر لاحقًا بوصفه جزءًا من ماكينه الإخوان الإعلامية والفكرية في الغرب. وهذا التحول ليس مجرد انتقال جغرافي؛ إنه انتقال من شخص لا يملك عنه الكثير إلى شخص أصبح مكلفًا بإنتاج خطاب الجماعة والدفاع عنها في مواجهة الاتهامات والضغوط الدولية.

شبكة الرجال الذين لا يظهرون كثيرًا

في هذه المرحلة يصبح من الضروري النظر إلى الإبياري لا باعتباره شخصًا منفردًا، وإنما باعتباره نقطة تقاطع داخل شبكة من القيادات التاريخية. فالمصادر الأجنبية التي تناولت صراعات الجماعة في الخارج تضع اسمه إلى جانب إبراهيم منير ومحمود حسين، ويظهر محمد البحيري في بعض الروايات المتعلقة بالصراع الداخلي. وفي ٢٠٢٠ نقلت تقارير أجنبية عن عصام تليمة اتهاماته لعدد من القيادات التاريخية، بينهم إبراهيم منير ومحمود حسين ومحمود الإبياري ومحمد البحيري، في سياق الخلافات التي عصفت بالجماعة بعد سقوط حكمها في مصر. وهذه اتهامات صادرة من داخل الصراع الإخواني نفسه، وليست أحكامًا قضائية، ولذلك لا يجوز تقديمها إلا باعتبارها روايات وشهادات على طبيعة الخلاف الداخلي.

لكن قيمة هذه الروايات ليست فقط في مضمون الاتهام، وإنما في الأسماء التي تتكرر معًا. فالإبياري يظهر إلى جوار القيادات نفسها في أكثر من محطة، وهو ما يجعل السؤال عن

علاقاته التنظيمية والاجتماعية أكثر أهمية. هل كانت هذه العلاقات مجرد عضوية مشتركة في هيئات الإخوان؟ أم أن هناك شراكات ومؤسسات وعناوين ومصالح اقتصادية وإعلامية صنعت دائرة ثقة مغلقة؟ وهل توجد علاقات مصاهرة أو روابط أسرية بينه وبين بعض القيادات؟ حتى الآن لا يجوز الجزم بأي علاقة من هذا النوع من دون وثائق، لكن مجرد تكرار الأسماء في البنية المؤسسية يستحق أن يكون موضوعاً مستقلاً للبحث.

والأكثر دلالة أن تحقيقاً بريطانياً حديثاً عن الإخوان في المملكة المتحدة وصف الجماعة بأنها شديدة السرية في ما يتعلق بعضويتها وتراتبيتها ووظائف أفرادها، وأشار إلى أن ثلاثة من مديري Nile Valley Trust كانوا من كبار أعضاء الإخوان المصريين، بينهم الإبياري وإبراهيم منير ومصطفى طلبه. هنا تتحول سجلات الشركات من وثيقة إدارية إلى جزء من قصة أكبر: الأشخاص الذين يظهرون في قيادة التنظيم الدولي ليسوا بالضرورة هم الأكثر شهرة، لكنهم يظهرون في المؤسسات التي تحافظ على استمرارية الشبكة.

2026... حين خرج الاسم من الظل

ثم تأتي سنة ٢٠٢٦ لتضع النقطة الأخيرة في الصورة. فالإجراء الأمريكي الأخير ضد الإبياري لا يصنع أهميته، وإنما يكشف إلى أي مدى أصبح الرجل الذي ظل لسنوات خارج الضوء شخصية تستحق أن تتوقف عندها مؤسسة دولة بحجم وزارة الخزانة الأمريكية. وهذه هي المفارقة التي تجعل التحقيق أكثر إثارة: الرجل الذي كان من الصعب العثور على تفاصيل عن مولده ونشأته الأولى في مصر أصبح له الآن ملف

دولي رسمي يثبت جنسيته وإقامته وموقعه داخل شبكة الإخوان.

لكن، إذا جمعنا كل هذه القطع، هل نصل فعلاً إلى صورة كاملة؟... ليس بعد.

لا نملك حتى الآن وثيقة حاسمة تحدد مدينة ميلاده في مصر، ولا خطأ زمنياً مكتملاً يحدد متى خرج من البلاد، ولا نملك سرداً موثقاً يشرح السنوات التي تفصل بين طفولته في مصر وظهوره المؤسسي في أوروبا، ولا نملك تفسيراً نهائياً للروايات التي حاولت ربطه بتنظيم ١٩٦٥ رغم التناقض الزمني الواضح. وكلما حاولنا سد فجوة، ظهرت فجوة أخرى. وهنا بالضبط تكمن أهمية القصة. محمود الإبياري ليس شخصية مجهولة، وإنما شخصية نعرف عنها الكثير في نهاية الطريق، بينما تظل بدايته محاطة بقدر غير معتاد من الفراغات.

كيف يمكن لرجل يمتلك هذا العمر التنظيمي، وهذا الحضور المؤسسي، وهذه العلاقات الممتدة داخل شبكات الإخوان في أوروبا، أن تظل سنواته المصرية الأولى أقل وضوحاً من سنواته الأخيرة؟

وربما يكون هذا هو السؤال الأهم الذي ينبغي أن يظل مفتوحاً، لا أن نخلقه بإجابة مصطنعة: من هو محمود الإبياري قبل أن يصبح محمود الإبياري الذي نعرفه اليوم؟ لأنّ العثور على الإجابة لن يضيف مجرد سطر إلى سيرته، وإنما قد يكشف الحلقة المفقودة التي تشرح كيف تصنع التنظيمات المغلقة رجالها، وكيف يمكن لشخصية قليلة الظهور أن تقطع، في صمت، طريقاً طويلاً من الهامش إلى قلب شبكة دولية؟

الـ «كريبـتو» وشركات (PR) ... كيف تحاول منظمة «كير» الهروب من مقصلة الإرهاب في أمريكا؟



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

تشهد الساحة السياسية والإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية تحولاً دراماتيكياً في آليات التعاطي مع منصات الإسلام السياسي؛ إذ لم تعد دوائر النفوذ في واشنطن تنظر إلى «مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (CAIR)» باعتباره منظمة حقوقية مدنية، بل كـ «ذراع تنفيذية» وواجهة خلفية لتنظيم الإخوان المسلمين الدولي.

هذا التحول ترجمته حملة انتقادات حادة واجهتها المنظمة على منصة (X) بين ٢ و٤ حزيران/يونيو ٢٠٢٦، حيث تصدرت مطالبات حقوقية وسياسية بضرورة تصنيف «كير» رسمياً منظمة إرهابية، أسوة بقرارات ولايات أمريكية مثل تكساس وفلوريدا، ودول عربية كدولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وسط اتهامات صريحة للمنظمة بـ «التسلل» إلى أروقة الحزب الديمقراطي واليسار الأمريكي لشرعنة أجندة الجماعة وتوجيه التمويلات السياسية لصالح مرشحين بعينهم.

غسيل السمعة... ملايين الدولارات لشركات العلاقات العامة (PR)

وفي هذا السياق، علمت (حفريات) من مصادر خاصة وثيقة الصلة بالملفات الأمنية والمالية في واشنطن، أنَّ قيادات الصف الأول في منظمة «كير» يعيشون حالة من الذعر غير المسبوق جراء تضيق الخناق القانوني والشعبي عليهم.

وكشفت المصادر أنَّ قادة المنظمة بدؤوا بالفعل في توظيف شركات علاقات عامة (PR) أمريكية ودولية كبرى وضح مبالغ مالية طائلة تتجاوز مئات آلاف الدولارات، في محاولة مستميتة لـ «تجميل صورة المنظمة» ونفي صلتها العضوية بجماعة الإخوان المسلمين.

الخطة التي تشرف عليها لجان خاصة داخل «كير» تعتمد على صياغة سرديات إعلامية جديدة تروج للمنظمة ككيان أمريكي خالص يدافع عن الحريات الدينية، مع محاولة إظهار «التبرؤ» الشكلي من أدبيات حسن البنا وسيد قطب.

وتستهدف هذه الحملات المدفوعة الأجر مراكز الأبحاث في واشنطن، ووسائل الإعلام الليبرالية، بهدف الضغط على صناع القرار في الكونغرس لإحباط أيّ مشروع قانون فيدرالي يسعى لتصنيف الجماعة «منظمة إرهابية أجنبية».

تهريب الأموال عبر «الكريبتو»... من واشنطن إلى عواصم الشتات

المعلومة الأكثر خطورة التي حصلت عليها (حفريات) من مصادرها، تتعلق بالهندسة المالية السرية التي باتت

تعتمدھا المنظمة لتأمين أصولھا وضمان استمرار تدفقات المال التنظيمي بعيداً عن أعين مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ووحدة الاستخبارات المالية الأمريكية.

وتفيد المعلومات الخاصة بأن قيادات «كير» بدؤوا في تنفيذ عمليات تهريب واسعة النطاق لأموال التنظيم من داخل الولايات المتحدة عبر آلية معقدة تعتمد على «شراء العملات الرقمية المشفرة» (Cryptocurrencies).

ووفقاً للمصادر، يتم تحويل السيولة النقدية الضخمة المتأتية من التبرعات والواجهات الخيرية داخل أمريكا إلى أصول رقمية مشفرة، ثم يُعاد تسيلها وبيعها عبر منصات وسيطة في عدة عواصم أوروبية، وبعض الدول الآسيوية والأفريقية. وتُستخدم هذه الآلية الملتوية لتمويل الأنشطة الخارجية للتنظيم الدولي، ودعم معسكرات اللجوء السياسي التابعة للإخوان، هرباً من العقوبات والقيود القانونية الصارمة المفروضة على الحسابات البنكية التقليدية للجماعة في الولايات المتحدة.

تكساس وفلوريدا... حجر الأساس للملاحقة الفيدرالية

وتأتي هذه الحملات الرقمية والمناورات المالية تزامناً مع استناد المراقبين إلى سوابق قضائية أمريكية أثبتت تورط «كير» كشريك غير متهم في قضايا تمويل الإرهاب الشهيرة «مثل قضية مؤسسة الأرض المقدسة». وقد منحت القوانين الصارمة التي اتخذتها ولايتا تكساس وفلوريدا ضد الإخوان المسلمين وواجهاتهم زخماً كبيراً للمطالب الشعبية الحالية على منصة X.

ويرى خبراء في شؤون الأمن القومي الأمريكي أنّ لجوء الإخوان لسلح «الكريبتو» وشركات الـ PR يعكس وصولهم إلى مرحلة «الدفاع المستميت عن البقاء»، حيث تدرك الجماعة أنّ سقوط منظمة بمستوى وثقل «كير» في واشنطن يعني تجفيف آخر شريان حيوي لنفوذ الإسلام السياسي في الغرب وعزله بالكامل عن التأثير في السياسة الدولية.

هكذا نهب تنظيم «الإخوان» اليمنيين... التفاصيل الكاملة بالأرقام



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

يكشف المشهد المالي في المحافظات اليمنية المحررة، وتحديدًا في مأرب وتعز، عن أزمة سيادية تتجاوز مجرد الاختلالات الإدارية إلى كونها عملية «استقلال مالي غير معلن» تديرها شبكات نفوذ تابعة لحزب الإصلاح «ذراع تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن». فبينما تعاني الخزينة العامة للدولة في العاصمة المؤقتة عدن من جفاف الموارد، تشير التقارير والوقائع الميدانية إلى تدفق مليارات الريالات بعيداً عن الرقابة المركزية، وهو ما يضع الدولة أمام تحدي الانهيار الشامل.

ثقوب مأرب وتعز: إيرادات خارج الميزانية

تُعدّ محافظة مأرب الركيزة الاقتصادية الأهم نظراً لاحتوائها على حقول النفط والغاز، إلا أنّ هذه الثروات السيادية باتت تُدار بعقلية «الإقطاعية الخاصة». وبحسب الأرقام المتداولة، يستحوذ التنظيم على مبالغ ضخمة تصل إلى ٥٤٠ مليار ريال يمني شهرياً من إيرادات النفط والغاز والضرائب، ويتم احتجاز هذه الأموال وتوجيهها لتمويل أنشطة الحزب والتشكيلات العسكرية التابعة له تحت مبرر «تغطية النفقات المحلية»، متجاهلين التوجيهات الحكومية الصارمة بتوريدها إلى البنك المركزي في عدن.

وفي تعز يتكرر المشهد بصورة أكثر تعقيداً؛ حيث تحولت الموارد المحلية والجبائيات المفروضة على البضائع والشاحنات، وحتى الضرائب على السلع البسيطة كالقات والوقود، إلى قنوات تمويل بديلة تُدار عبر مكاتب مالية حزبية. هذا الانفصال المالي أدى إلى نشوء «اقتصاد مواز» جعل من البنك المركزي في عدن «مركزاً بلا أطراف»، وعجزت الحكومة معه عن دفع الرواتب أو وقف تدهور العملة الوطنية.

فساد الإخوان في حجة

وقد فجر الصحفي مانع سليمان ملفاً جديداً وثقيلاً يكشف ما وصفه بمنظومة فساد متكاملة أدارتها قيادات تنظيم الإخوان - حزب الإصلاح - في محافظة حجة منذ عام ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٦، محوِّلة المحافظة إلى مصدر تمويل ضخم قائم على النهب والتلاعب بالمال العام تحت إمرة قيادة القيادي مهدي الهاتف.

وكشف سليمان في منشور مطول على حسابه الرسمي بموقع (فيسبوك) أنَّ ما يجري في حجة ليس مجرد تجاوزات محدودة، بل شبكة فساد منظمة، بدأت بتضخيم كشوف المرتبات عبر إدراج ٣٥٠٠ اسم وهمي ومنتحل، تم من خلالها استنزاف نحو ٢٠٠ مليون ريال سعودي، بالتوازي مع خصومات ضخمة من مخصصات الإعاشة والتغذية وصلت إلى ١٧٠ مليون ريال خلال ٦ سنوات.

ولم تتوقف الاتهامات عند هذا الحد، فقد أشار إلى أنَّ إيرادات الضرائب والزكاة والتحسين، التي تتجاوز ٩٠ مليون ريال سعودي، لم تذهب إلى خزانة الدولة، في وقت حصلت

فيه قيادات مرتبطة بالجماعة - وفق ما ذكر- على ٧٠ مليون ريال سعودي من التحالف تحت ذرائع وصفها بال مضللة، بينها ادعاءات بقيادة مقاومة تهامة.

وتحدث عن مصادر تمويل موازية قال إنها اعتمدت على أنشطة تهريب واسعة، شملت الحشيش والسجائر والقات والآثار والهواتف الذكية والسلاح، بعائدات لا تقل عن ١٣٠ مليون ريال سعودي، إلى جانب تهريب محروقات تابعة للتحالف إلى ميليشيا الحوثي بقيمة ١٧ مليون ريال سعودي، وقد اعتبره «تواطؤاً خطيراً يتجاوز الفساد إلى تقويض الجبهة الداخلية».

فساد عابر للحدود وغسيل الأموال

لا يقتصر الفساد المالي للإخوان على الداخل اليمني، بل امتدّ ليشمل عمليات «غسيل أموال» واسعة النطاق. وتكشف التقارير عن تحويل قرابة ١٨ مليار ريال يومياً من تعز ومأرب عبر شركات صرافة وهمية، وتحويلها إلى عملات أجنبية (سعودي ودولار) ليتم إيداعها في حسابات خاصة بقيادات إخوانية في بنوك «في قطر وتركيا ومصر». هذه الأموال المنهوبة تحولت إلى استثمارات عقارية ومشاريع تجارية ضخمة في الخارج، بينما يعيش المواطن اليمني تحت وطأة الجوع والعوز.

المتاجرة بالتعليم والمنح الدراسية

شكل قطاع التعليم العالي نافذة أخرى للتربح الحزبي؛ حيث استحوذت قيادات الصفين الأول والثاني في حزب الإصلاح على نصيب الأسد من المنح الدراسية الخارجية. وبدلاً من

إرسال أوائل الجمهورية والمبدعين، تم تسخير ميزانية الدولة لابتعاث أبناء وأقارب القيادات النافذة إلى دول أوروبية وآسيوية بمرتبات شهرية تصل إلى ١٨٠٠ دولار للمبتعث الواحد، وهو ما يمثل استنزافاً مباشراً للعملة الصعبة وتدميراً لمبدأ تكافؤ الفرص.

الجيش الورقي والجمعيات الوهمية

برز مصطلح «الجيش الورقي» كواحد من أخطر قضايا الفساد المالي، حيث يتم إدراج آلاف الأسماء الوهمية أو المتوفاة في كشوفات الرواتب لنهب الميزانيات العسكرية والتموين، وتحويلها لصالح أنشطة الحزب الخاصة. واستغل التنظيم شبكة واسعة تضم نحو ٨٠٠ جمعية خيرية مسجلة بأسماء قيادات حزبية لجمع التبرعات تحت ستار العمل الإنساني، ثم تحويل تلك الأموال إلى رؤوس أموال لمشاريع استثمارية تخدم أجندة الجماعة.

إنّ استمرار إدارة الإيرادات العامة في مأرب وتعز خارج الإطار القانوني للبنك المركزي، ليس مجرد خلل إداري، بل هو استراتيجية ممنهجة لإنهاك مؤسسات الدولة وتحويلها إلى غنيمة خاصة. وإنّ إنقاذ الاقتصاد الوطني يتطلب قرارات سيادية حازمة لإنهاء هذا «العبث المؤسسي» وإعادة توحيد النظام المالي، قبل أن يتلاشى ما تبقى من ملامح الدولة اليمنية.

«اقتصاد خفي وملاذات سرية»... كيف يدير إخوان السودان إمبراطورية المال تحت مقصلة «الإرهاب»؟



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

دخلت الشبكات المالية لإسلاميي السودان مرحلة «المنطقة الرمادية» بعد قرارات التصنيف الأمريكية الأخيرة، حيث تحولت الأموال من أرصدة بنكية مكشوفة إلى «أخطبوط مالي» يتغلغل في شرايين الاقتصاد الخفي.

ومع إعلان واشنطن في آذار (مارس) ٢٠٢٦ تصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية كياناً إرهابياً عالمياً، بدأت ملامح استراتيجية الهروب الكبير للأموال تظهر عبر واجهات تجارية وملاذات آمنة تمتد من مسقط وكوالالمبور إلى قلب العواصم الأوروبية، وفق تقرير لمركز (عاين).

تسهيل الأصول والتمويه المالي

تؤكد التقارير أنّ التنظيم لجأ إلى عملية «تسهيل» واسعة النطاق لأصوله، محولاً إيّاها إلى استثمارات صغيرة مجهولة الهوية تديرها شخصيات من «الصف الثاني» لا تظهر في سجلات الرقابة الدولية. هذه الشبكة الموازية لم تعد تعتمد على نظام «سويفت» العالمي، بل باتت تتحرك عبر نظام «الحوالات» التقليدي، وتجارة المعادن، والمحافظ العقارية في دول لا تلتزم بصرامة بالعقوبات الأمريكية.

ويكشف مختصون أنَّ خارطة استثمارات التنظيم باتت «مبعثرة» استراتيجياً لتجنب التتبع؛ فبينما تتركز العقارات في بريطانيا، وتركيا، وماليزيا، نشأت في الداخل السوداني واجهات جديدة كلياً. وتشير الإحصاءات إلى تأسيس ما لا يقل عن ٢٧ شركة لاستيراد الوقود مؤخراً برأسمال يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار، تقودها شخصيات عامة لإيهام الرأي العام ببعدها عن التنظيم، بينما تمثل في الحقيقة المورد المالي الأهم لتمويل الأنشطة السياسية والعسكرية الحالية.

وفي هذا الصدد يقول الباحث في الاقتصاد السياسي، عثمان عبد المنعم: «في الوقت الذي تتحدث فيه التقارير الدولية عن شلل اقتصادي في السودان بسبب العقوبات المصرفية والاقتصادية، كانت هناك تدفقات نقدية تعبر الحدود عبر نظام «الحوالات» التقليدي تارة، وعبر تجارة الذهب والمعادن النفيسة تارة أخرى، لتستقر في محافظ استثمارية عقارية وزراعية في دول لا تطبق العقوبات الأمريكية بصرامة. هذه الحركة كانت تُدار بوساطة الإسلاميين أو بوساطة مسؤولين حكوميين وजनرالات في الجيش السوداني لديهم ولاء للتنظيم الإسلامي.»

ويتفق عبد المنعم مع الاتجاه الذي يعتقد أنَّ شركات الجيش السوداني هي «الأكثر ثراءً» من التنظيم الإسلامي. لافتاً إلى أنَّ بعض الإسلاميين عملوا على تهريب الأموال بعد سقوط الرئيس عمر البشير في نيسان (أبريل) ٢٠١٩ تحت بصر العسكريين الذين تولوا السلطة الانتقالية، مشيراً إلى أنَّ هذه الأموال تُوجه للإنفاق على تحركات عناصر التنظيم وتمويل الأعباء الإدارية للتنظيم نفسه.»

مستقبل الأصول

أما أحمد خليفة، الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، فيعتقد أنّ الحديث عن تواضع ثروات «التنظيم الإسلامي السوداني» غير صحيح، مشيراً إلى أنّ شركات الجيش نفسها صمدت بفضل وجود عناصر من «التنظيم الإسلامي» خلف نموها وصمودها، موضحاً أنّ الريع العقاري لرموز الإسلاميين في الخليج ومصر وبريطانيا وماليزيا وتركيا لا يقلّ عن ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، بينما قيمة الأصول والأنشطة التجارية والعقارات لا تقلّ عن ٥٠ مليار دولار.

منجم الذهب... صراع النفوذ وعائلة البرهان

في قلب هذا الاقتصاد الخفي يبرز الذهب كأهمّ مورد استراتيجي يغذي خزائن القوى المسيطرة في السودان. وتشير التقارير إلى أنّ السيطرة على موارد الذهب لم تعد مجرد نشاط اقتصادي، بل أصبحت محور «تحالف مصالح» يجمع بين قيادات عسكرية وعناصر متنفذة في التنظيم الإسلامي.

وتهيمن شركات تابعة للجيش، وأخرى مرتبطة بدوائر ضيقة حول قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، على مناطق التنقيب الكبرى ومنافذ التصدير.

ويعمل مهندسون ماليون من تنظيم الإخوان كـ «وسطاء» لتسويق الذهب في الأسواق العالمية عبر شبكات تهريب منظمة تمر عبر دول الجوار، مستفيدين من خبراتهم الطويلة في حقبة البشير.

وتتوارد معلومات عن منح امتيازات تنقيب وتصدير لشركات واجهة ترتبط بعائلة البرهان ودوائر المقربين منه، ويتم استخدام عائدات المعدن الأصفر لتأمين الولاءات القبلية والعسكرية وضمان استمرارية تمويل المجهود الحربي بعيداً عن رقابة وزارة المالية.

تآكل الموارد أم صمود الأصول؟

رغم فقدان تنظيم الإخوان للسلطة الرسمية منذ عام ٢٠١٩، ممّا أدى إلى تآكل بعض موارده النقدية بسبب منافسة شركات الجيش، إلا أنّ تقديرات الخبراء تشير إلى أنّ قيمة الأصول العقارية والأنشطة التجارية للإسلاميين ما تزال ضخمة، وتتراوح قيمتها السوقية ما بين ٢٠ إلى ٤٠ مليار دولار.

هذه الثروة الضخمة تحقق ريعاً سنوياً لا يقلّ عن ٢٠٠ مليون دولار من العقارات في الخليج وأوروبا، وهو ما يفسر قدرة التنظيم على الصمود الإداري وتمويل تحركات عناصره رغم الحصار المالي. ومع ذلك يظل الرهان على «الذهب» هو القشة التي يتمسك بها التحالف العسكري - الإسلامي لمواجهة جفاف السيولة الناتج عن العقوبات الدولية.

المستقبل الضبابي

إنّ ملاحقة هذه الأموال تبدو كمطاردة «شبح في ليلة عاصفة»؛ فالتنظيم أتقن فن التخفي المالي عبر عقود من العقوبات السابقة. وبينما يرى البعض أنّ تجفيف منابع تمويل «لواء البراء بن مالك» والكتائب الموازية قد يضعف الجبهة العسكرية، يرى آخرون أنّ التداخل العميق بين أموال التنظيم وشركات المؤسسة العسكرية يجعل من الصعب ضرب طرف

دون الآخر، ممّا يترك الاقتصاد السوداني رهينة لملاذات سرّية تدار من خلف الستار.

كيف حوّل إخوان السودان الجامعات إلى ساحة للتمكين والقمع؟



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

تواجه مؤسسات التعليم العالي في السودان اليوم واحدة من أخطر أزمات الوجود في تاريخها الحديث، حيث لم تعد الحرب الدائرة منذ نيسان (أبريل) ٢٠٢٣ هي المهدد الوحيد لمستقبل الأجيال، بل برز «الإرهاب الإداري والمالي» الذي تمارسه عناصر النظام البائد والحركة الإسلامية «جماعة الإخوان المسلمين» المسيطرة على مفاصل وزارة التعليم العالي وحكومة بورتسودان «التابعة للجيش».

وبينما ينخرط نحو ٥٠ ألف أستاذ جامعي في إضراب شامل، تكشف ملفات فساد مالي وسرقات منظمة لمستحقات الأكاديميين، يقابلها قمع أمني يعيد إلى الأذهان أسوأ حقبة «التمكين» الإخواني.

سرقة «عرق الأكاديميين»... أين ذهبت أموال الدعم؟

في قلب الأزمة الحالية برزت فضيحة مالية مدوية تتعلق باختفاء مبالغ ضخمة خصصتها وزارة المالية كـ «دعم إضافي» للجامعات ضمن موازنة ٢٠٢٦.

ووفق ما نقل موقع (سودان تريبون) تُشير التقارير الميدانية واعترافات ناشطين وأكاديميين إلى أنّ وزارة التعليم

العالى، التى يهيمن عليها كادر من الحرس القديم للحركة الإسلامية، قامت بالاستيلاء على نحو ٤٠٪ من الدعم المؤسسى المخصص للأستاذ الجامعى.

ورغم محاولات الوزارة اليائسة فى بيانها الأخير لنفى هذه التهم، إلا أن الواقع الميدانى يكذبها؛ إذ يعيش الأساتذة فى مناطق سيطرة الجيش حالة من الفقر المدقع، بينما يتم التصرف فى ميزانيات التعليم العالى لتمويل أنشطة سياسية وأمنية تخدم توجهات «النظام البائد» الذى يحاول العودة عبر بوابة الحرب.

إن «سرقة أموال الجامعات» ليست مجرد فساد مالى عابر، بل هى سياسة ممنهجة لتركيح الكوادر الأكاديمية المستقلة وإحلال الموالين للتنظيم بدلاً منهم، وفق ما أورده موقع (المشهد السودانى).

ساعة الصفر... إضراب الـ ٥٠ ألف وتحدي «آلة القمع»

جاء رد الفعل الأكاديمى حاسماً، فقد أعلنت لجنة أساتذة الجامعات السودانية (لاجسو) عن إضراب شامل فى ٣٥ جامعة حكومية. هذا الحراك الذى شل الحركة التعليمية لم يكن فقط من أجل الأجور، بل للمطالبة بـ «هيكل راتبى خاص» ينتزع الأستاذ الجامعى من براثن قانون الخدمة المدنية الذى تستخدمه الحركة الإسلامية كأداة للتحكم والولاء.

ومع انطلاق الإضراب كشرت «الأجهزة الأمنية» التابعة للنظام الحالى عن أنيابها، حيث رصدت المنظمات الحقوقية

اعتقالات تعسفية طالت أساتذة في مدينة الدويم (جامعة بخت الرضا) وجامعة القرآن الكريم.

وبحسب مركز (عاين) فإنّ هذه الممارسات، التي شملت التحقيقات المطولة والترهيب الليلي، تؤكد أنّ العقلية التي تدير الوزارة والجامعات حالياً هي العقلية الأمنية نفسها لجهاز أمن «الإنقاذ» المنحل، التي ترى في المطالب النقابية «خروجاً على الجماعة» وتحدياً لسلطة «الإخوان» المتدثرة بلباس الشرعية العسكرية.

ممارسات الإخوان في الوزارة: «الأخونة» تحت غطاء الحرب

منذ انتقال الثقل الإداري إلى بورتسودان، عملت الحركة الإسلامية على إعادة تدوير الشخصيات «الأمنية» داخل وزارة التعليم العالي. ويتمثل هذا النهج في ربط صرف الرواتب والمستحقات بالولاء السياسي، وتحويل «الدعم الإضافي» إلى منح تُعطى للموالين وتُحجب عن المغضوب عليهم نقابياً، وقمع الحريات الأكاديمية عبر استخدام إدارات الجامعات (التي عُيِّن معظم رؤسائها بقرارات سياسية) لإصدار بيانات كاذبة تهدف لكسر الإضراب وتصوير المحتجين كـ «طابور خامس»، ومحاولة إلزام الجامعات بتوريد إيراداتها الذاتية لوزارة المالية، وهي خطوة تهدف لتمويل ماكينة الحرب الإخوانية من جيوب الطلاب وأسرهم، ممّا يهدد مجانية التعليم العالي.

ثمن الإرهاب الإخواني: مستقبل الطلاب في مهب الريح

يدفع الطلاب السودانيون الثمن الأكبر لهذه السياسات؛ فبينما يصر الأساتذة على نيل حقوقهم المشروعة، ترفض الوزارة «المتأسلمة» تقديم أي تنازلات قانونية، مفضلة سياسة «المسكنات والوعود الكاذبة».

هذا الاستعصاء السياسي حوّل الجامعات إلى أطلال خالية، وبات «العام الدراسي المفقود» هو العنوان الأبرز لمستقبل جيل الحرب.

إنّ ما يحدث في السودان اليوم هو «إرهاب مكتمل الأركان» تمارسه الحركة الإسلامية ضد العقل السوداني. فمن خلال تجويع الأستاذ الجامعي، واعتقال القيادات النقابية، ونهب ميزانيات البحث العلمي، يسعى التنظيم إلى تدمير آخر معاقل التنوير في البلاد، لضمان بقائه في السلطة عبر «تجهيل المجتمع» وإفراغ المؤسسات التعليمية من كفاءاتها عبر الهجرة القسرية أو السجون.

ويظل صمود ٥٠ ألف أستاذ جامعي في وجه هذه الممارسات الإخوانية هو الضمانة الوحيدة لاسترداد كرامة المؤسسة الأكاديمية.

إنّ المعركة اليوم في الجامعات السودانية ليست معركة «أرقام ورواتب»، بل هي معركة وجود ضد تنظيم يرى في المعرفة عدواً، وفي «التمكين» ديناً، وفي موارد الدولة غنيمة حرب.

خارطة التفلفل الإخواني في أوروبا... هل تكون إسبانيا المحطة القادمة لحظر الإخوان؟



محمد سبتي
كاتب وصحفي أردني

تشهد القارة الأوروبية تحولاً جذرياً في التعاطي مع تغلغل تنظيم الإخوان المسلمين، وهو ما تجلى بوضوح في القرار الأخير للبرلمان الهولندي الذي وافق على مقترح بحظر الجماعة وكافة الكيانات التابعة لها. هذا التحول لم يأت من فراغ، بل هو نتيجة تراكمية لتقارير أمنية وأكاديمية حذرت من خطورة «الأجندة الخفية» للتنظيم التي تسعى لتقويض النظم الديمقراطية من الداخل.

استراتيجية الإخوان

وفقاً لتحليل نشرته منصة «Visegrád ٢٤» فإن تنظيم الإخوان المسلمين، الذي تأسس في مصر عام ١٩٢٨، يعتمد استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى تحويل المجتمعات جذرياً عبر استغلال الهياكل السياسية والاجتماعية القائمة.

وتعتمد الاستراتيجية الإخوانية على العمل في أوروبا كنظام دون مركزية، حيث تمتلك كل دولة قياداتها ومنظماتها الخاصة، بينما يتم التنسيق القاري عبر مراكز استراتيجية مثل «مجلس مسلمي أوروبا».

ويبرز التقرير أن الجماعة تقدم نفسها كحركة معتدلة تدافع عن حقوق الأقليات المسلمة، بينما هي في الواقع

تستخدم «الأساليب الناعمة» للتغلغل في النظم الديمقراطية بهدف تفكيكها لاحقاً.

شبكات التمويل وصناعة «النخبة الجديدة»

لم يعد التمويل الإخواني في أوروبا يعتمد فقط على التبرعات التقليدية. وبحسب المصادر الواردة في (Visegrád ٢٤) فإنّ مصادر الدعم الحالية تتركز في ارتباطات مالية وثيقة مع دولتين في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى استثمارات عقارية ضخمة وتبرعات محلية توفر استدامة مالية، إلى جانب استمالة الشباب عبر منظمات مثل «منتدى الشباب والطلاب المسلمين في أوروبا»، بهدف خلق «نخبة مسلمة أوروبية» تتبنّى إيديولوجيا الجماعة وتخرق الأوساط الجامعية والسياسية.

إسبانيا في مرمى «الخلافة العالمية»

في تحليل عميق نشرته صحيفة «La Razón» الإسبانية، حذر الصحفي خ. م. زولوفا من أنّ إسبانيا ليست في مأمن من هذا الخطر، مؤكداً أنّ تنظيم الإخوان يمثل «خطراً خفياً» لا يقلّ خطورة عن تنظيم «داعش»، رغم اختلاف الوسائل.

وحذر زولوفا من أنّ تنظيم الإخوان يشترك مع الجماعات الإرهابية في هدف إقامة «خلافة عالمية» إقصائية، لافتاً إلى أنّ صعوبة محاربة التنظيم في إسبانيا تكمن في كونه لا يعمل تحت مسمّى منظمة رسمية، بل عبر شركات وجمعيات يصعب إثبات صلتها بالهيكل القيادي للجماعة، ممّا يُعقد عملية ملاحقتهم قانونياً.

وحذر خبراء مكافحة الإرهاب من أنَّ التطرف الذي يقوده الإخوان بات واقعاً ملموساً داخل المجتمع الإسباني، وهو ما يتطلب إجراءات حاسمة.

الموقف الأوروبي الجماعي

ويشير التقرير إلى أنَّ الخطوة الهولندية استندت في جوهرها إلى تقرير حكومي فرنسي نُشر في أيار (مايو) الماضي، حذر من التأثير الإيديولوجي طويل الأمد للجماعة. ويتزامن هذا مع إجراءات صارمة اتخذتها دول أخرى، فالنمسا حظرت التنظيم قانونياً بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب، أمّا ألمانيا فقد وضعت الجماعة تحت رقابة أمنية مشددة باعتبارها خطراً على الدستور، وبما يتعلق بفرنسا وبريطانيا فإنَّ الضغوط تتزايد لمراجعة أنشطة الجماعة وتجميد أصولها.

التمويل هو المحرك

وتؤكد تقارير إعلامية نقلتها صحيفة (وول ستريت جورنال) أنَّ الدول العربية المعتدلة (مثل السعودية، والإمارات، ومصر، والأردن، والبحرين) كانت سباقة في كشف خطر التنظيم وتصنيفه إرهابياً. واليوم تدرك أوروبا أنَّ «التمويل هو ما يحكم الجماعة»، وأنَّ الشبكات المالية المعقدة التي بناها الإخوان تحت ستار العمل الخيري والطلابي هي المحرك الأساسي لمشروع «الأسلمة التدريجية».